

## هل اتسعت سياسة فرنسا بالنفاق حيال حرية التعبير؟

في ظل اغتيالات شارلي إيبدو، يفحص آرثر الصراف التاريخ الاستعماري الفرنسي المّتسم بالمعايير المزدوجة في الجزائر.



المناظرات حول حرية التعبير وحدودها في فرنسا والعالم. بينما تبع جزء من هذه المناظرات نفس خطوط الاشتباك التي شهدتها الأثانينات خلال الجدل حول كتاب آيات شيطانية، كان الأمر أكثر رمزية هذه المرة بالنسبة لكثيرين لأنه كان حول فرنسا. في ضوء ذلك، كانت فرنسا مشعل التنوير، مسقط رأس فولتير، مبدعة حقوق الإنسان- تتعرض لهجمة من قبل تهديد مستجد. وبذلك أصبح الدفاع عن القيم الجمهورية صرخة الدعوة للاحتشاد لهسيرة نزل خلالها حوالي 4 مليون شخصاً في كافة أنحاء فرنسا يوم 11 يناير/كانون الثاني 2015. قادت الحكومة تالياً مشروعاً ضخماً في المدارس لغرس هذه القيم (الجمهورية) في قلوب وعقول شباب الأمة. لكن القليل توقفوا للنظر إذا ما كان محتولاً أن

لا تكون القيم الجمهورية شعاراً خالياً من الإشكالية للتعبئة من حوله. فالجمهورية الفرنسية في نهاية الأمر سادت على شعوب إسلامية كبيرة منذ القرن التاسع عشر وكانت سعيدة بإنكار حرية التعبير عنها على طول الفترة الاستعمارية. قبل إدعاننا بأن حرية التعبير هي إحدى القيم الجمهورية، الفرنسية أو الغربية، من النافع التوقف والنظر إلى التاريخ.

قانون فرنسا الذي يعتبر أيقونة في حرية الصحافة، والذي لا يزال فاعلاً في 2015، تم تهيئته في 29 يوليو/تموز 1881. في حينه، استثنى هذا القانون المحكومين المسلمين في الجمهورية. بينما كفل هذا القانون حقوق كل المواطنين الفرنسيين، متضمناً بشكل صريح الوجوديين في الجزائر والمستعمرات (البند 69)، لم يشهد القانون الشعوب المستعمرة الكبيرة على امتداد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. لكن هذا لم يكن مجرد سهو: فقبل أقل من شهر، في 28 يونيو/حزيران 1881، مرر نفس البرلمان قانوناً هاتلاً في أيقونيته خاصاً بالسكان الأصليين (indigénat). وفقاً لهذا القانون، الذي شكّل منظومة عدالة موازية عجيبة، لم يكن مهكناً للشعوب الأصلية أن تتحدث ضد رموز السلطة أو تتجمع بشكل حر علناً، ناهيك عن نشر وإصدار الصحف. قانون الشعوب الأصلية تجاوز الإجراءات المرعية ولم يتطلب محاكمات، كما أنه اشتغل على تشكيله منوعة من الغرايات والعقوبات. كانت حرية التعبير، مثلها مثل العديد من الحريات الهدنية، قيد التطبيق في فرنسا وبنفس الوقت مهوكة عن أغلبية محكومى الجمهورية خارج حدود البلاد- أي أولئك الذين اعتبروا مهتمين إلى أعراق ليست جاهزة بعد للمنافع الكاملة للمواطنة الكاملة.

في حين استثنى قانون 1881 مجموعة واسعة من المحكومين المستعمرين من معتقدات ومختلفة على امتداد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في آسيا وإفريقيا، فإن السياق الجزائري يعلننا بخاصة لأنه استهدف المسلمين تحديداً. كان المواطنون في الجزائر المستعمرة يعرفون ككل من هم من غير المسلمين (مع استثناءات قليلة). كان "المسلم" فئة قانونية ذات صفة عرقية، وكانت هذه الفئة مجردة من أي اعتبار ديني. ففي مشهد هذيل من الصحافة، على سبيل المثال، أكدت عدة حالات قضائية أنه حتى وإن تحولت الشعوب الأصلية إلى المسيحية، فإنها تبقى من الناحية القانونية مسلمة، وخاضعة بذلك لنفس القوانين التمييزية ومجردة من الجنسية.

باعتبار أن الجزائر كانت رسمياً جزءاً من فرنسا فإن قانون حرية الصحافة أدى إلى حالة هوية بحيث طوّرت المجتمع الصغير المستوطن، بالإضافة إلى اليهود الجزائريين المجهنين كموطنين فرنسيين في عام 1871، صناعة صحافة نشطة ولها الحرية بأن تنشر ما تريد بشكل أو بآخر، وناقدة بصخب للحكومة عند أي فرصة. المسلمون، في المقابل، كانوا خاضعين للرقابة والترهيب الرسمي: فالصحف المنشورة من قبل جزائريين وتوجه لهم ظهرت فقط بحيان في السنوات المبكرة من القرن العشرين ولم يكن هناك أية صحيفة يومية حتى الاستقلال في عام 1962. أي مسلم عبر (ناهيك عن كتب) عن أي نقد حتى لأصغر موظف رسمي فاسد كان بذلك معرضاً لخطر الاعتقال أو الترحيل من دون محاكمة.

بعد حرب احتلال وحشية إلى أبعد الحدود، لم يكن مهكناً الوثوق بأن يتحدث المسلمون، أي "الشعب المحتل"، بحرية خشية أن يقوهوا بتنظيم أنفسهم ضد فرنسا. قانون عام 1905 الشهير عن الفصل بين الكنيسة والدولة كان أيضاً مقصوداً أن يطبق في الجزائر لكن ذلك لم يتم. استمرت الدولة الفرنسية بتعيين الذمة والتحكم بهم حتى الاستقلال في عام 1962.

باختصار فإن انبثاق قانون حرية الصحافة الفرنسي حصل في نفس زمان العنف، الإسلاموفوبيا والعنصرية الهتائية من الاستعمار. فرنسا لم تكن يوماً من الأيام مشعلاً غير إشكالي لحرية الصحافة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسلمين. المشكلة في الجزائر المستعمرة لم تكن فشل المسلمين في الاندماج مع القيم الجمهورية. بل كانت العكس بالضبط: منع تكوين القوانين الفرنسية المسلمين من الكلام بحرية، وهذه القوانين بالذات كانت لا تزال فاعلة في الحاضرة الفرنسية في عام 2015. لذلك كان من الغريب أن نرى أن المناظرة التي جرت بعد هجمات شارلي إيبدو تتجلى في الصحافة الفرنسية والعالمية كهناظرة حول "الاندماج" و "التوافق بين الإسلام والجمهورية": قبل أن نسأل المسلمين أن يثبتوا ولأهم لقيم حرية التعبير، من الجدير التذكر أنه تم استحضار هذه القيم في الهاضي من أجل إقصائهم.

لا يفسر أي من هذا التاريخ الأحداث الريبة التي حصلت في يناير/كانون الثاني 2015، الأخوان كواشي قد يعودان إلى أصل جزائري، لكنها ولدا في فرنسا وتدربا في اليمن. لم يتم ذكر الاستعمار أو الجزائر ضمن دعاية الأخوين عن نفسها، وهذه قضايا يبدو أنها تثير الهفكرين أكثر مما تثير الجهاديين. إن تذكر هذه الرواية أعلاه لا يعطي أي تبرير للقتلة- بل هي طريقة لهزيتهم، وذلك عبر تذكير أنفسنا بأن الأمر ليس صراعاً بين فرنسا طاهرة وإسلام رجعي.

بينما نناضل كي نستجيب لهذه الهجزة ونوجد تعريفاً لحرية التعبير يناسب أياها، سيكون واجباً علينا أن نتصالح مع استخدامات سابقة لحرية التعبير من أجل إقصاء هجتمعات معينة والتحكم بها. الادعاء بأن حرية التعبير قيمة "جمهورية"، "فرنسية" أو "غربية" عبر استحضار حفل آلهة أسطورية من الرموز التنويرية لن يفيد في بناء هجتمعات أكثر استيعاباً.

آرثر الصراف هو زميل إيكزاهينايشين في كلية أول سولز في جامعة أوكسفورد.

---

منشور بتاريخهايو 14, 2015